

تحدي توفير الكهرباء يرهق الحكومات العربية ويؤرق المواطنين

الطلب على الطاقة الكهربائية يزداد بدرجة أسرع من الانتاج

نقص الطاقة الكهربائية المولدة محليا يطرح الكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن الأهمية بمكان توفير الاحتياجات المتزايدة من الطاقة لتحسين مستوى معيشة الشعوب العربية، وتحفيز التنمية وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين والإنصاف بين الأجيال، كقوى دافعة للازدهار طويل المدى في المنطقة العربية.

بمينة حمدي
صحافية تونسية
مقيمة في لندن

على شبكات الكهرباء العربية المتهاكلة. ولاحظ الخبراء أن النمو في الطلب على الطاقة بالدول العربية التي تعتمد على البترول والغاز سيزيد بنسبة تصل إلى 90 في المئة لذلك وجب الاهتمام بالبحث عن مصادر بديلة. وقدرت الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوب)، وهي مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف، أن يصل مجموع استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الخمس القادمة إلى أكثر من 792 مليار دولار أميركي، وبالمقارنة مع تقرير توقعات استثمارات الطاقة للعام الماضي (2019) الذي قدر مجموع استثمارات الطاقة في المنطقة بما يزيد على 965 مليار دولار للأعوام من 2019 إلى 2023، فقد سجلت توقعات استثمارات الطاقة للأعوام من 2020 إلى 2024 انخفاضا يقدر بنحو 173 مليار دولار، وفق ما جاء في تقرير "توقعات استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" للعام 2020 الذي نشرته "أبيكوب".

وتنجم هذا الانخفاض عن الأزمة الالافية التي يشهدها العالم والمتعملة في الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19)، والأزمة النفطية، وكذلك الأزمة المالية المحتملة التي قد تحدث في الفترة المقبلة. وذكر التقرير أن "الدول العربية تواصل إعطاء أولوية لمشروعات الطاقة الكهربائية لتلبية الطلب المتنامي عليها، لكن نجاح تلك المشاريع يتوقف على تأمين الاستثمارات اللازمة".

ولفت التقرير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، لا تزال تعطي أولوية لضمان تلبية ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية على الرغم من تنامي العجز في ميزانياتها نتيجة تراجع أسعار النفط والارتفاع المتواصل في احتياجات التنمية فيها.

ويتابع أما بالنسبة إلى دول مثل "العراق واليمن وليبيا ولبنان، وسوريا، التي تشهد توترات سياسية وحالات عدم استقرار امني، فإن مهمة تأمين الاستثمارات اللازمة لقطاع الطاقة تعتبر صعبة، خاصة وأنها هي الأخرى تعاني عجزاً مالياً كبيراً".

فشل الحكومات

ويمثل توفير الكهرباء أحد المطالب الرئيسية لموجة غير مسبوق من الاحتجاجات التي اجتاحت عدة دول عربية. والقي المتظاهرون باللوم على فشل الحكومات في معالجة هذه الأزمة بينما ترى معظم تلك الحكومات أن الإسراف في استخدام الطاقة هو السبب الرئيسي وراء الأزمة.

وفي العراق تشهد العاصمة بغداد ومحافظات مختلفة في أنحاء البلاد انقطاعات يومية للكهرباء لساعات طويلة، قد تصل أحيانا إلى أكثر من 16 ساعة في الصيف، ما يدفع العراقيين إلى الاعتماد على مولدات الطاقة لمعالجة النقص المستمر في إمدادات الكهرباء.

ورغم توقيع الحكومات العراقية المتعاقبة الكثير من العقود الخاصة بإنشاء المحطات الكهربائية لا يزال العراق يعاني من نقص إنتاج الطاقة الكهربائية، إذ يأتي تكرار انقطاع الكهرباء على رأس شكاوى السكان، وخصوصا الألف النازحين بسبب ضعف وصول الطاقة الكهربائية إلى المنازل ومخيمات النازحين التي تفقد إلى المقومات الأساسية للسكن المؤقت. ويعاني قطاع الكهرباء في العراق عموما من نقص في إنتاج الطاقة منذ عقود جراء الحصار والحروب المتتالية؛ ويحتج السكان منذ سنوات طويلة على الانقطاع المتكرر للكهرباء وخاصة في فصل الصيف، حيث تصل درجات الحرارة أحيانا إلى أكثر من 50 درجة مئوية.

وتواجه الدول العربية تحديات مشتركة بسبب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وعجز الحكومات عن مجاراة الطلب المتزايد على الطاقة، الناتج عن انحسار مستوى الاستثمار الحالي في القطاع والاضطرابات السياسية التي تشهدها، إضافة إلى التديعات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد وإجراءات الإغلاق، التي تم فرضها خلال الأشهر الماضية لاحتواء الوباء.

وتنتج هذه المشكلة إلى تفاقم نتيجة انعدام الاستقرار وغياب التشريعات والقوانين الجاذبة للاستثمار في هذا القطاع الحيوي الذي لا يمكن من دونه تحقيق أي نمو اقتصادي واجتماعي.

حالة الارتباك

ويسبب انقطاع الكهرباء حالة من الارتباك بالنسبة إلى ملايين المواطنين العرب، إذ يؤثر ذلك سلبا على مستويات معيشتهم، ويمنعهم من مواصلة تسخير شؤون حيوية جدا في حياتهم اليومية؛ فمثلا لا يستطيع الطلاب والتلاميذ الدراسة، فيما تتوقف أعمال المصانع والشركات، إضافة إلى انقطاع خدمات الاتصال مثل الإنترنت والتلفزيون، فضلا عن تعطيل خدمات أساسية مثل مكيفات الهواء.

90%

نسبة ازدياد الطلب على الطاقة في الدول العربية التي تعتمد على البترول والغاز، لذلك من الضروري البحث عن مصادر بديلة

وتشكل الطاقة الكهربائية صلب عملية التنمية عاملا هاما وضروريا؛ فتوفير الكهرباء للجميع يجعل المجتمعات أكثر أمنا، ويساعد على خلق بيئة مواتية للاستثمار والصناعات الجديدة، التي تحفز النمو وتوفر فرص العمل وتدعم الاقتصاد بشكل عام.

ورغم أن بعض الحكومات تقول إنها اتخذت عدة خطوات لتدارك المشكلة عبر بناء محطات جديدة لتوليد الطاقة وتحديث المحطات القائمة بالفعل، لكن لتنفيذ هذه المشاريع عمدت الحكومات إلى رفع تكاليف استهلاك الكهرباء.

وتأتي زيادة أسعار الكهرباء في الوقت الذي يعاني المواطنون العرب من ارتفاع الأسعار والأوضاع المعيشية الصعبة بسبب أزمات اقتصادية نتجت عن جائحة كورونا المستجد.

وتصدر المغرب المركز الأول بأعلى تعريفة كهرباء من أصل 15 دولة عربية بحسب الدراسة التي أجراها موقع "غلوبال بترول بريسز" المتخصص في أسعار البترول والكهرباء على 154 دولة من حول العالم في يوليو الماضي.

فيما احتل السودان المركز الأول كإرخص دولة عربية في سعر الكهرباء متبوعا بلبنيا (6 عالميا) وعمان (9) والعراق (11) والكويت (12) وقطر (13) ومصر (14) والجزائر (17) والبحرين (20) والسعودية (21) ثم تونس ولبنان والإمارات التي حلت على التوالي في المراتك 36 و39 و40، فيما لم يشمل التصنيف دولا عربية أخرى مثل فلسطين واليمن وسوريا وموريتانيا.

عجز الميزان الطاقوي

وفي ظل التوقعات باستمرار النمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة في المنطقة العربية، لا يستبعد الخبراء أن تتسع الهوة بين العرض والطلب خلال السنوات القليلة القادمة، ويزداد الضغط



حياة بلا معنى في الظلمة

على تقلص الإنتاج المحلي للنظف بنسبة 40 في المائة، مقارنة بسنة 2010. وتوسعي تونس التي لا تنتج سوى نصف استهلاكها من احتياجاتها في مجال الطاقة، إلى تحقيق الانتقال الطاقوي مع بلوغ سنة 2030 بالاعتماد على الطاقات البديلة بإنتاج 30 في المئة من حاجاتها من طاقتي الرياح والشمس.

وفي ليبيا، البلد المجاور لتونس، تسببت الحرب الأهلية التي تعانيتها البلاد منذ عام 2011 في دمار واسع، وأصبحت شبكة الكهرباء، التي كانت قوية في الماضي، في حالة يرثى لها، جراء غياب الصيانة ونقص الوقود في محطات التوليد والحصار الذي تسبب في وقف الصادرات النفطية.

مشكلة متفاقمة

ودفع هذا الأمر المئات من سكان طرابلس إلى التظاهر احتجاجا على إخفاقات الحكومة وانقطاعات الكهرباء، التي تصل إلى نصف ساعات اليوم.

واضمت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى لائحة الدول العربية التي ينقطع فيها الكهرباء، رغم ما تزخر به البلاد على احتياطات كبيرة من البترول والغاز، فهي عضو بمنظمة أوبك ومورد كبير للغاز لأوروبا.

وإلى هذا الأمر إلى اندلاع احتجاجات شعبية في مختلف أنحاء الجزائر دفعت البعض إلى الحديث عن ثورة كهرباء في البلاد. وأعلنت الحكومة الجزائرية مؤخرا أنها تعتزم بناء عدة محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، بتكلفة تقديرية تتراوح بين 3.2 و3.6 مليار دولار، للوفاء بالطلب المحلي المتزايد على الكهرباء وبيعها للخارج.

يعاني لبنان منذ ثلاثة عقود من مشكلة متفاقمة في قطاع الكهرباء ذي المعامل المتداعية، وساعات تقنين طويلة تصل إلى 12 ساعة أحيانا، ما أجبر غالبية المواطنين على دفع فاتورتين، واحدة للدولة وأخرى مرتفعة لأصحاب مولدات الكهرباء الخاصة، التي تعوض نقص إمدادات الدولة.

إلا أنه ومنذ بداية الصيف، وفي خضم انهيار اقتصادي متسارع، ازدادت بشكل كبير ساعات التقنين مع انقطاع الكهرباء في بعض المناطق إلى نحو 20 ساعة يوميا.

ويعد قطاع الكهرباء الأسوأ بين مرافق البنى التحتية المتهترئة أساسا. وقد كبد خزينة الدولة أكثر من 40 مليار دولار منذ انتهاء الحرب الأهلية

إنتاج بين 400 و500 ميغاواط لمستثمرين تونسيين. ويدعو صندوق النقد الدولي الذي قدم قروضا للبلاد إلى مراجعة سياسة دعم المحروقات في تونس مع تزايد أسعارها خلال السنوات الأخيرة.

وقال الخبير المالي فهد تريمش في تصريح سابق لـ "العرب" إن "عجز الميزان الطاقوي في تونس والذي يمثل ثلث عجز الميزان التجاري ليس ظرفيا أو حديثا بل هو نتيجة أسباب متعددة أهمها حوكمة القطاع والحملات السياسية المرتبطة بالاستشفاف والاستغلال وخاصة شح الموارد والاحتياطات".

وأرجعت الحكومة التونسية تفاقم العجز الطاقوي، إلى عدة عوامل أساسية؛ ومنها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بما يزيد على 40 في المائة ليفوق سعر البرميل 80 دولارا، وتطور حجم الاستهلاك المحلي للطاقة خصوصا مع تحسن مستوى العيش، وتكثيف استعمال المكيفات والسخانات، علاوة

وارتفعت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام 2003، في بغداد والعديد من المحافظات العراقية، بسبب قدم الكثير من المحطات إضافة إلى عمليات التخریب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية.

ويستورد العراق 1200 ميغاواط من إيران، كما أنه يخطط لاستيراد الكهرباء من تركيا ودول الخليج العربي، لسد النقص. ويبلغ إنتاج العراق من الطاقة الكهربائية، وفقا لوزارة الكهرباء 13500 ميغاواط، ويخطط لإضافة 3500 ميغاواط خلال العام الحالي، عبر إدخال وحدات توليد جديدة إلى الخدمة، إلا أن التقديرات تشير إلى حاجة البلد لأكثر من 20 ألف ميغاواط للوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

ويقول مسؤولون عراقيون إن تكلفة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، وتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، جعل الحكومة غير قادرة على توفير التمويل لإعادة بناء المنشآت الكهربائية المطلوبة.

وسبق أن أعلن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي أن ملف الكهرباء يعد أحد أهم التحديات التي تواجه عمل الحكومة الحالية، مشيرا إلى أن الفترات الماضية شهدت إنفاق مليارات الدولارات على هذا القطاع، وكانت تكفي لبناء شبكات كهربائية حديثة، إلا أن الفساد والهدر المالي وسوء الإدارة حالت كلها دون معالجة هذه الأزمة.

دعم المحروقات

ولا يقتصر الأمر على العراق، بل عانت محافظات ومدن تونسية ومنشآت حيوية من انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر، بسبب بلوغ الاستهلاك درجات قصوى مع ارتفاع الحرارة في فصل الصيف والاستعمال المكثف للمكيفات الهوائية ووسائل التبريد.

وتراجع إنتاج الكهرباء في تونس، بنسبة 2 في المئة ليلعب 7238 ميغاواط في مايو 2020 مقابل 7389 ميغاواط خلال نفس الفترة من سنة 2019، وفق بيانات وزارة الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة.

ويتصدر القطاع الصناعي قائمة كبار مستهلكي الكهرباء في تونس بنحو 60 في المئة من إجمالي الطلبات خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2020.

كما أكدت الوزارة أنها ستمتخ في العام 2020 مشاريع كبيرة



المتظاهرون يلقون باللوم على فشل الحكومات العربية في معالجة مشكلة انقطاع الكهرباء، بينما ترى معظم تلك الحكومات أن الإسراف في استخدام الطاقة هو السبب الرئيسي وراء الأزمة



لا نملك كهرباء يوما

ويقتضي هذا الأمر من الحكومات أن تضاعف جهودها لتوفير طاقة ميسورة التكلفة ومنظمة الإمدادات وأنظف للجميع، ولأسيما في الدول التي تشهد فيها الحاجة إلى الطاقة من أجل بناء اقتصاد أكثر ازدهارا وصلاية.